كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية

طرق تسوية المنازعات الضريبية في قانون ضرائب الدخل الليبي

(دراسة تطبيقية مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

مقدمة من الباحثة

سلوى محمد أحمد قرزة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ عبد اللّه عبد العزيز الصعيدي (رئيساً ومشرفاً)
أستاذ متفرغ بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الأستاذ الدكتور/ رمضان صديق محمد (عضواً)
أستاذ متفرغ بقسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية الحقوق – جامعة حلوان. (عميد الكلية سابقًا).

الأستاذ الدكتور/ أسامة أحمد شوقي المليجي (عضواً)
أستاذ متفرغ بقسم المرافعات - كلية الحقوق – جامعة القاهرة، ورئيس القسم.

الأستاذ الدكتور/ صفوت عبد السلام عوض اللّه (مشرفاً وعضواً)
أستاذ متفرغ بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق – جامعة عين شمس.

٢٠٢٠م

كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية

صفحة العنوان

اسم الطالب: سلوى محمد أحمد قرزة

اسم الرسالة: طرق تسوية المنازعات الضريبية في قانون ضرائب الدخل الليبي (دراسة تطبيقية مقارنة).

الدرجة العلمية: الدكتوراه

القسم التابع له: قسم الاقتصاد والمالية

اسم الكلية: الحقوق

الجامعة: عين شمس

سنة التخرج:

سنة المنح: ٢٠٢٠

كلية الحقوق
قسم الاقتصاد والمالية

طرق تسوية المنازعات الضريبية في قانون ضرائب الدخل الليبي

(دراسة تطبيقية مقارنة)

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحثة

سلوى محمد أحمد قرزة

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة :

الأستاذ الدكتور/ عبد اللّه عبد العزيز الصعيدي (**رئيساً ومشرفاً**)
أستاذ متفرغ بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

الأستاذ الدكتور/ رمضان صديق محمد (**عضواً**)
أستاذ متفرغ بقسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية الحقوق – جامعة حلوان. (عميد الكلية سابقًا)،

الأستاذ الدكتور/ أسامة أحمد شوقي المليجي (**عضواً**)
أستاذ متفرغ بقسم المرافعات - كلية الحقوق – جامعة القاهرة، ورئيس القسم.

الأستاذ الدكتور/ صفوت عبد السلام عوض اللّه (**مشرفاً وعضواً**)
أستاذ متفرغ بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الدراسات العليا

ختم الإجازة: **أُجيزت الرسالة:** **بتاريخ / /**

موافقة مجلس الكلية **موافقة مجلس الجامعة**

﴿وَآيَةٌ لَّهُمُ الأَرْضُ الْمَيْتَةُ أَحْيَيْنَاهَا وَأَخْرَجْنَا مِنْهَا حَبًّا فَمِنْهُ يَأْكُلُونَ﴾

سورة يسَ الآية رقم (٣٣)

صدق الله العظيم

إهـــــــداء

إلي من أوصيت بهما وأمرت بطاعتهما

إلي من تعلمت منهما الصبر والعطاء

إلي أمي وأبي ..... أطال اللّه في عمرهما

إلي سندي وعوني في الحياة

إلي من يشدون عزيمتي

إخوتي وأخواتي ..... حفظهم اللّه

إلي من لهم وأجلهم حصاد حياتي

إلي أبنائي زهور الحياة اليانعة وزينة الحياة الدنيا

(محمد ، منذر ، سلمى) ..... رعاهم اللّه

إلي كل من أخذ بيدي وأنا أسلك سبيل العلم الطويل وقدم العون لي ولو بالكلمة أو الدعاء.

الباحثة

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبَّنَا وَٱجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَآ أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٢٨﴾﴾[1]

و الصلاة و السلام على نبينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم

أحمد الله على توفيقي في إتمام البحث، و الذي يرجع الفضل فيه إلى عظيم شخصه الأستاذ الدكتور / عبد الله عبد العزيز الصعيدي، أستاذ متفرغ بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق – جامعة عين شمس

الذي شرفت بقبوله الاشراف علي الرسالة، اتقدم إليه بجزيل الشكر و خالص الامتنان، لما أمده لنا من عون طيلة بحثنا هذا ، فلم يبخل علي بأفكاره النيرة، ونصائحه القيمة

إلي عظيم شخصه الأستاذ الدكتور/ صفوت عبد السلام عوض الله، أستاذ متفرغ بقسم الاقتصاد والمالية العامة بكلية الحقوق – جامعة عين شمس.

الذي شرفت بقبوله الاشراف علي البحث فلكم جزيل الشكر والعرفان لتشجيعكم ونصائحكم القيمة وتوجهاتكم الهادفة

إلى عضوي لجنة الحكم علي الرسالة الذين قبلا عن صدر رحب مناقشة هذا العمل.

السيد الأستاذ الدكتور/ رمضان صديق محمد

أستاذ متفرغ بقسم الاقتصاد والمالية العامة - كلية الحقوق – جامعة حلوان.

(عميد الكلية سابقًا).

السيد الأستاذ الدكتور/ أسامة أحمد شوقي المليجي

أستاذ متفرغ بقسم المرافعات - كلية الحقوق – جامعة القاهرة، ورئيس القسم.

أهدي إليكم جميعا نتائج تعبنا و جهدنا ولكم منا كل الاحترام و التقدير و جزيل العرفان.

---

(١) سورة البقرة – الآية ١٢٨

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، فاطر العباد، والهادي إلي سبيل الرشاد، وأصلي وأسلم على نبينا محمد سيد المرسلين، وإمام المتقين جاء بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلي النور ويهديهم إلي طريق الخير الذي فيه صلاح دنياهم وأخراهم.

تحتل الضرائب مكانة مهمة في مختلف بلاد العالم باعتبارها أحد المصادر المهمة لتوفير الأموال اللازمة لتغطية النفقات العامة، بالإضافة إلي كونها أداة فعالة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، فهي من أهم الأمور التي تثير اهتمام المواطنين بصفة عامة وذلك لعلاقتها بحياتهم المعاشية، وارتباطهم المباشر بمقدار ما يبقى لهم من دخول، وبمقدار ما تكلفهم السلع والخدمات التي يقتنونها لإشباع حاجاتهم بعد احتساب الضرائب المفروضة وأدائها.

كما أن الاهتمام بموضوع الضرائب لا يقتصر فقط على الجمهور العام، بل يشغل أيضًا اهتمام المختصين بالمجالات المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتشريعية، وذلك لأن الضرائب أصبحت تلعب دورًا مهمًا ضمن السياسة المالية للدولة الحديثة لإحداث تغييرات مستهدفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه الاقتصاد الوطني للدولة لما هو مرسوم وفقًا لسياستها الاقتصادية وتطلعاتها الاجتماعية وفي إطار فلسفتها السياسية وقيمها الأخلاقية[١].

(١) د. مختار أبو زريدة. أنواع الضرائب في الجماهيرية استعراض للهيكل الضريبي الليبي في ضوء المفاهيم والمبادئ الضريبية العامة، ندوة النظام الضريبي في الجماهيرية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ١٩٩٣م، ٤٧.

وتعتبر الضرائب على الدخل من أهم أنواع الضرائب المباشرة[١] وتبرز أهميتها لما تدره من دخل كبير، وللدور الذي تلعبه في تحقيق العدالة الضريبية.

وقد عرف في ليبيا أول تنظيم تشريعي حديث للضرائب على الدخل في ١٩٦٨م، وذلك بموجب قانون ضرائب الدخل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٨م، أما في مصر فأول تنظيم تشريعي لضريبة الدخل عرف بصدور القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩م، بفرض عدة ضرائب على الدخل.

ومن المعلوم أن الضرائب الحديثة تفرض بموجب تشريعات قانونية تنظم أسس الخضوع لها وطرق ربطها وجبايتها والاعتراض عليها، وهذه القوانين غرضها تنظيم الروابط والعلاقات في المجتمع كغيرها من القوانين، فتحمي مصلحة الفرد بما يتلاءم مع مصلحة الجماعة، وتجعل لهذه الجماعة حقًا في مال الفرد يتناسب مع دخله وقدرته المادية وظروفه الاجتماعية، فإذا ما تعارضت مصلحة الفرد مع مصلحة الجماعة فيقوم القانون الضريبي ويرجح من بين المصالح المتضاربة مصلحة أحد الطرفين في العلاقة على مصلحة الطرف الآخر، فالتضارب في المصالح هو ما أوجد المنازعات الضريبية.

(١) الضرائب المباشرة هي تلك الضرائب التي تفرض على الدخل أو على رأس المال بمناسبة واقعة التحقق أو الوجود، وهي تصل إلي الدخل أو رأس المال مباشرة، ومن مزاياها الثبات النسبي للحصيلة وإمكانية زيادة حصيلتها بسهولة، كما أنه تتميز بأنها أكثر تحقيقًا لاعتبارات العدالة . د. صفوت عبد السلام عوض الله . مالية الدولة ــ النظرية العامة للإيرادات العامة العادية، القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٩٧م، ص ١٤٣.

والمنازعة الضريبية تعبر عن الحالة القانونية الناشئة عن وجود خلاف بين الممول والإدارة الضريبية بمناسبة قيام هذه الأخيرة بتحديد وعاء الضريبة أو تحصيلها.

ويترتب على تأخر الفصل في المنازعات الضريبية وتسويتها عدة آثار سلبية؛ تتمثل في تأخير استقرار المراكز القانونية للممولين، وحرمان الخزانة العامة من الحصول على الدين الضريبي في الوقت المناسب، وما إلي ذلك من أثر على الحصيلة الضريبية والإنفاق العام، لذلك تسعى التشريعات الضريبية نحو إيجاد طرق ووسائل لإنهاء مختلف تلك المنازعات في أقصر وقت ممكن، وتختلف وتتنوع طرق فض المنازعات الضريبية باختلاف التشريعات الضريبية إلا أنه يمكن إجمالها في الطريق الإداري والطريق القضائي.

فقد حرصت التشريعات الضريبية على منح الممول الحق في الطعن الإداري ضد قرارات ضريبة الدخل إذا ما شعر بأن هناك إجحافاً وقع عليه نتيجة هذه القرارات، فقد أعطى المشرع الليبي الحق للممولين للطعن في قرارات ضريبة الدخل، حيث نظم مرحلة الطعن الإداري من درجتين: التظلم الضريبي أمام اللجان الابتدائية، ومرحلة الاستئناف الضريبي أمام اللجان الاستئنافية، وقد منح المشرع المصري أيضًا حق الطعن الإداري للممولين وذلك من خلال اللجان الداخلية كدرجة أولى، ولجان الطعن كدرجة ثانية.

كما قد منحت التشريعات الضريبية أطراف النزاع الضريبي حق اللجوء إلي القضاء، وتظهر أهمية اللجوء إلي القضاء في المجال الضريبي بأن الممول يثق بالقضاء أكثر من ثقته بالإدارة الضريبية لأن القضاء ليس خصمًا للمكلف، وإنما هو حكم عادل يقف محايدًا بين الإدارة الضريبية والممول، وقد اختلفت التشريعات الضريبية حول القضاء المختص بنظر الطعون الضريبية، فمنها من جعل القضاء العادي هو صاحب الاختصاص بنظر الطعون الضريبية كالتشريع المصري، وذلك قبل صدور حكم المحكمة الدستورية رقم